

حقل ظهر ☐ ما الأسباب الحقيقية لاستمرار أزمة الطاقة في مصر؟



الخميس 25 أبريل 2024 11:35 م

تعاني مصر منذ صيف 2023 من أزمة في إنتاج الكهرباء، دفعت وزارة البترول والثروة المعدنية إلى اتخاذ قرار بوقف صادرات الغاز الطبيعي المسال اعتبارًا من مايو 2024.

ويهدف القرار إلى ضمان أمن الطاقة المحلي خلال فصل الصيف، حيث يزداد الاستهلاك بشكل كبير، بحسب وزارة البترول ☐ وكانت مصر قد حققت الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي المسال في عام 2018 مع اكتشاف حقل ظهر الضخم الذي عزز الإنتاج المحلي وحوّل البلاد إلى مصدر للوقود، إلا أنها اتخذت قرار وقف صادرات الغاز الطبيعي بعد بروز أزمة غير مفهومة في إنتاج الغاز من حقل ظهر ☐

أزمة حقل ظهر

وقال خبير الطاقة ومهندس البترول بإحدى شركات البترول الأجنبية في مصر، أحمد السعدي، إن مصر تشهد أزمة غير مفهومة حاليًا في مسألة الغاز الطبيعي والمسال، مضيفًا أن من أهم أسباب تلك الأزمة تراجع الإنتاج، بالإضافة إلى أن الحكومة مرتبطة بعقود تصدير الغاز لأوروبا، وبالتالي اضطرت لتحويل جزء من الإنتاج المحلي إلى السوق الأوروبية حتى لا تتعرض إلى عقوبات وغرامات ومن أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه الدول المستوردة ☐

وأضاف السعدي أن "الحكومة لا تفصح عن الأسباب الحقيقية لتراجع إنتاج الغاز بشكل عام وبحقل ظهر بشكل خاص"، موضحًا أن "أن تكثيف استخراج الغاز من الحقل بشكل أسرع من المعدلات الطبيعية تسبب في حدوث عدة أخطاء مثل تسرب المياه تسببت في خروج عدد من الآبار عن العمل ما أسفر عن تراجع إنتاج الغاز".

وقال خبير الطاقة إن "أحد الآبار بحقل ظهر تعرض لتشققات وبالتالي تسربت مياه البحر بداخله وتوقف عن الإنتاج تمامًا، ما أسفر عن انخفاض الإنتاج بمقدار مليار قدم مكعب يوميًا ليبلغ 2.1 مليار قدم مكعب، وبالتالي قامت الشركة التي تعمل بالحقل بحفر مزيد من الآبار في محاولة لوقف الخسائر"، وفقًا لموقع "الحرّة".

وتحدث السعدي عن الإجراءات الحكومية الخاطئة والتي تُكلف خزينة الدولة مليارات الدولارات، وقال إنه "بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر، قررت الحكومة الإفراط في تنقيب وحفر الآبار لتحقيق مكاسب سريعة، إذ تم رفع سقف الإنتاج البالغ 2.7 مليار قدم مكعب في اليوم إلى 3.2 مليار قدم مكعب بناءً على توجيهات حكومية".

وأشار السعدي إلى تقارير دولية حذرت من أن "الإفراط في الحفر وعمليات التنقيب لزيادة معدل الإنتاج يهدد بانتهاء حقل ظهر نفسه، وأنه تم حفر أربع آبار تطويرية أخرى منذ رفع العدد الإجمالي إلى 15 بئرًا، حيث بلغت سعة الحقل 3.2 مليار قدم مكعب يوميًا في مارس 2020". وقال إن "إنتاج حقل ظهر انخفض بنحو 400 مليون قدم مكعب يوميًا، من الذروة التي وصل إليها في 2019، ليصل في آخر البيانات إلى 203 مليارات قدم مكعب يوميًا، وهو أحد الأسباب الرئيسة لهذا الانخفاض، وهو ما أرجعته شركة بي ☐ أم أي للأبحاث التابعة لفيتس سلوشنز إلى مشكلات متعلقة بتسرب للمياه في الحقل".

وكان المركز الإعلامي لمجلس الوزراء قد نفى ما انتشر من أنباء بشأن وجود مشاكل تقنية بحقل ظهر تسببت في تراجع الطاقة الإنتاجية للحقل من الغاز الطبيعي بما يهدد بخروجه من الخدمة ☐

وفي تصريحات تلفزيونية، قال رئيس مجلس وزراء حكومة الانقلاب، مصطفى مدبولي، إن "المشكلة ليست نقصًا في احتياطي الغاز الطبيعي لدينا، ولا تتعلق أيضًا بنضوب حقل ظهر، بل بالاحترار العالمي".

زيادة الاستيراد

ويتزامن إعلان الحكومة إعادة تطبيق خطة تخفيف الأعمال مع نشر تقرير لوكالة "بلومبيرج"، الأربعاء، عن نية مصر شراء شحنات من الغاز الطبيعي المسال لدرء النقص المتزايد في الطاقة ☐

وأوضحت الوكالة أنه مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وزيادة استهلاك مكيفات الهواء، قد تجد مصر نفسها في حالة تدافع على شحنات الغاز في الأشهر المقبلة بالتزامن مع زيادة الطلب في أجزاء أخرى من العالم أيضًا، وذلك بعد انخفاض الأسعار من أعلى مستوياتها في عام 2022، وهذا يزيد الضغط على العرض ☐

ووفقًا للوكالة، ستكون هذه الخطوة بمثابة تحول كبير بالنسبة لمصر، التي توقفت إلى حد كبير عن استيراد الغاز الطبيعي المسال في عام 2018، إذ تُظهر بيانات تتبع السفن، أن القاهرة "استوردت 4 شحنات فقط منذ عام 2019". وفيما يتعلق بالتصريحات الحكومية بشأن الاكتفاء الذاتي من الغاز بعد اكتشاف ظهر والتوقف عن الاستيراد، تحدث السعدي عن أزمة "تخبط القرارات الحكومية وعدم الشفافية"، وقال إن "ظهر يعتبر من أكبر الحقول المكتشفة في البحر الأبيض المتوسط متجاوزًا حقل غاز ليفيathan الإسرائيلي، باعتبار أن الاحتياطي المؤكد منه بحسب التصريحات الحكومية كان من المفترض أن يبلغ 30 تريليون قدم مكعب باعتبار أن إنتاجه يمثل حاليًا نحو 40% من إنتاج مصر من الغاز الطبيعي البالغ 6.54 مليار قدم مكعب في اليوم، وهو بلا أدنى شك كان من المفترض أن يضاعف ثروة مصر من الغاز الطبيعي ويجعلها مركزًا إقليميًا".

وأضاف: "لكن بسبب تراجع إنتاج حقل ظهر بالتزامن مع انخفاض أسعار تصدير الغاز عالميًا، تعاني مصر من أزمة متفاقمة من نقص الغاز محليًا".

وأوضح أنه "رغم نفي الحكومة تراجع إنتاج ظهر، فتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لشهر مايو 2023 إلى أن إنتاج مصر من الغاز تراجع إلى 5.8 مليار قدم مكعبة يوميًا، في أدنى مستوى منذ ثلاث سنوات، بعد أن وصل إلى ذروة 7.2 مليار قدم مكعب يوميًا في سبتمبر 2021، وهو ما شكل تراجعًا عن ذروة الإنتاج بنسبة 20% تقريبًا".

وقال إنه "بسبب انخفاض الإنتاج، أظهرت البيانات تراجع الصادرات أيضًا التي تحتاجها مصر لتوفير الدولار، إذ انخفضت صادرات الغاز الطبيعي والمسال بنسبة 70% في مايو 2023 على أساس سنوي، وبنسبة 76% في إبريل من العام نفسه".

وقال الخبير الاقتصادي، كريم عبدالمنعم، إن "الحكومة بدأت في يوليو 2023 تنفيذ خطة تخفيف أحمال الكهرباء مرجعة السبب إلى ارتفاع الحرارة وزيادة الاستهلاك المحلي وسرقات التيار الكهربائي، ما تسبب في ارتفاع واردات مصر من الغاز الطبيعي الإسرائيلي خلال الشهور القليلة الماضية".

وقالت شركة نيوميد إنرجي، في مارس الماضي، إن "صادرات الغاز الطبيعي من حقل ليفيathan البحري الإسرائيلي إلى مصر، قفزت 28 بالمئة في عام 2023، ومن المقرر زيادة الإنتاج في الحقل في أواخر عام 2025".

وأضافت الشركة أن "الصادرات إلى مصر قفزت إلى 6.3 مليار متر مكعب من 4.9 مليار متر مكعب قبل عام".

وأشار عبدالمنعم إلى أن "الحكومة وجدت نفسها في أزمة خارج يدها بسبب توقف التصدير نتيجة الحرب في غزة، ولذلك تحاول إيجاد حلول بشتى الطرق ومنها تخفيف الأحمال، وهي ضريبة صعبة على الشعب المصري".

وقال إن "استيراد الغاز يحمل ميزانية الدولية عبئًا إضافيًا بسبب استهلاك العملة الدولية التي حاولت الحكومة بشتى الطرق الحصول عليها وأخرها طرح مشروع رأس الحكمة لتسديد ديونها واستئناف عمليات الاستيراد والتصدير لدفع عجلة الإنتاج".

وأضاف: "ومع ذلك، تدرك الحكومة حجم أزمة قطع التيار الكهربائي بالنسبة للشعب، ولذلك تسعى في الوقت الحالي للتعاقد على ناقلات ومحطات غاز طبيعي مسال عائمة للمساعدة في استيراد كميات أكبر من الغاز الطبيعي في سبيل تكثيفه".

ويرى الخبير الاقتصادي أن الحكومة يجب عليها إيجاد حلول جادة للتعامل مع زيادة الاستهلاك المحلي وسرقات التيار الكهربائي، وعدم الاكتفاء برفع أسعار الكهرباء، مقترحًا أن يتم إشراك القطاع الخاص في إدارة قطاع الكهرباء في مصر مثلما يحدث في العديد من دول العالم